الإجابة النموذجية لمقياس الإدارة العامة المقارنة

المستوى : سنة أولى ماستر إدارة عامة

أستاذ المقياس : صاري محمد فايزة

الجواب الأول : 06)نقاط)

أولا – العلاقة بين الإدارة العامة المقارنة و علم السياسة علاقة وثيقة ومتكاملة ،لأن كلاهما يهتم بدراسة الدولة و السلطة و كيفية تنظيمها و ممارستها و يمكن توضيح هذه العلاقة في النقاط التالية :

1– تعتبر الإدارة العامة النشاط الذي يتعلق بتنفيذ الأهداف العامة للدولة فالسياسة تحدد وترسم الإتجاه العام للدولة و الإدارة العامة تشرف على الوصول إلى تحقيق الأهداف .

2–الإدارة العامة جزء من التنظيم السياسي المتمثل في سلطتها التنفيذية .

3– الإدارة العامة المقارنة تدرس الأجهزة الإدارية في دول مختلفة ولايمكن فهم هذه الأجهزة بمعزل عن النظام السياسي ، طبيعة السلطة و العلاقات بين الحاكم و المحكوم ،كل هذه العناصر يدرسها علم السياسة .

4– كلا تخصصين يستخدمان المنهج المقارن علم السياسة يقارن بين النظم السياسية و السياسات العامة أما الإدارةالعامة المقارنة تقارن بين الهياكل الإدارية و أساليب التسيير و هذا يعزز التكامل المنهجي بينهما .

ثانيا – العلاقة بين الإدارة العامة المقارنة و القانون الإداري هي علاقة ترابط و تكامل و تتبع هذه العلاقة من كون القانون هو الذي يضفي على أعمال الإدارة العامة الصبغة الشرعية ،كما أنها توضح لرجل الإدارة العامة مايتعين عليه القيام به و ماينبغي عليه ألا يفعله و إلا أصبح محلا للمساءلة .

القانون الإداري يهتم بالقواعد القانونية التى تحكم و تنظم عمل الإدارة العامة بينما الإدارة العامة تهتم بنشاط الأجهزة الإدارية و العملية الإدارية، فالقانون الإداري يهتم بالضوابط و

الجانب القانوني للنشاط ، بينما علم الإدارة العامة يهتم بالجانب الوظيفي للعملية الإدارية ، أي من الناحية الفنية و الإنتاجية .

الجواب الثاني (14 نقطة)

تعد الإدارة العامة المقارنة من فروع علم الإدارة العامة التى تهتم بدراسة و تحليل النظم و الأجهزة الإدارية في الدول المختلفة ،من خلال المقارنة بينهما قصد فهم أوجه التشابه و الإختلاف في تنظيمها و أساليب عملها و طرق تسييرها ،و قد ظهر هذا الحقل العلمي نتيجة لتطور دور الدولة و إتساع وظائفها مما إستدعى البحث عن أفضل النماذج الإدارية و أكثرها كفاءة و فعالية ويبحث موضوعنا في إشكالية مفادها "إلى أي مدى تعكس الإدارة العامة المقارنة المتغيرات البيئة المحيطة بها ، وكيف تختلف خصائص النظم الإدارية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية و لماذا أخفقت محاولات نقل النماذج الإدارية الغربية إلى الدول النامية رغم نجاحها في بيئتها الأصلية ؟و قد قسمنا موضوعنا إلى مقدمة و ثلاث محاور و خاتمة .

المحور الأول :خصائص النظم الإدارية في الدول المتقدمة

المحورالثانى : خصائص النظم الإدارية في الدول النامية

المحور الثالث: تفسير إخفاق نقل النماذج الإدارية الغربية إلى الدول النامية

أولا – خصائص النظم الإدارية في الدول المتقدمة

يتم تحديد البلدان المتقدمة من خلال معايير معينة مثل الإقتصاد المتطور للغاية و البنية التحتية التقنية الأكبر و الناتج المحلي الإجمالي المرتفع و الدخل الصافي للفرد و مستوى التصنيع و كذلك مستوى معيشة الأفراد .

الأجهزة الإدارية الحكومية في الدول المتقدمة تتميز بمواصفات التنظيم الجيد الذي يسير وفق أسس علمية كما حددها " ماكس فيبر " سواءا في مجال الخصائص البنيوية أو الخصائص السلوكية ، ويعتبر التنظيم سمة أساسية من سمات الإدارة في هذه الدول إذ أن توزيع العمل و تحديد من يقوم به و أنماط العلاقات السائدة تسير وفق أسس موضوعية .

– ضخامة و تطور أجهزة الخدمة المدنية بهدف تنفيذ القرار السياسي ويغلب عليها خصائص نموذج ماكس فيبر .

– تخضع البيروقراطية لرقابة السياسية فعالة تمارسها المؤسسات السياسية .

– إعادة تعريف دور الإدارة العامة نحو القطاع الخاص من خلال المشاركة بين القطاعين العام و الخاص لتحقيق الكفاءة و الفاعلية مع الحفاظ على مبادئ و قيم الخدمات العامة .

ثانيا– خصائص النظم الإدارية في الدول النامية

– الإدارة العامة هي إدارة مقلدة أكثر منها أصلية ،حيث أن معظم الدول حتى التي لم تخضع للإستعمار تحاول أن تنقل صورة بيروقراطية الغربية ، فالإدارة في الدول النامية تحاول تقليد نموذجا إداريا يشبه نموذج الإدارة للدولة التى إستعمرتها ،رغم أنها إستقلت عنها.

– مشكلة الإنحراف الإداري ،مشكلة إنخفاض الكفاءة الإدارية ،كثرة القيود الإجرائية و التمسك بحرفية القوانين و اللوائح ،مشكلة التضخم ،مشكلة الجنوح نحو النمطية .

– الإنفصال عن السياق ، إنعزال النظم الإدارية في الدول في الدول النامية عن سياقاتها المختلفة بين التشريعات الحاكمة للجهاز الإداري و الممارسات الفعلية و تتضح تلك الفجوة في غياب التطبيق السليم للنصوص التشريعية و القانونية الحاكمة للجهاز الإداري للدول النامية .

– تضخم الجهاز الإداري : ومن خصائص الواضحة في جميع الدول النامية ما تعانى منه النظم الإدارية من تضخم عدد العاملين و بشكل خاص في قاعدة الجهاز الإداري ، و تبدو ظاهرة تضخم عدد العاملين في قاعدة الجهاز الإداري مع النقص الواضح في عدد الإداريين و الفنيين المؤهلين لشغل وظائف الإدارة العليا.

– المركزية الشديدة : عدم التفويض حيث تعمل القيادات الإدارية على عدم تفويض إختصاصاتها و صلاحيتها لقيادات الصف الثاني من السلم الإداري مما يؤدي إلى السيطرة و يبدو ذلك بصورة أكثر وضوحا في عملية إتخاد القرارات ، حيث نجد الرؤساء الإداريين في كل المستويات يميلون إلى تركيز السلطة في أيديهم.

-التسيب الإداري : تعد ظاهرة التسيب الإداري ظاهرة عامة مشتركة تتصق بها إدارات الدول النامية ، حيث نرى شيوع سلوكات معينة يتصف بها الموظف في هذه الإدارات من بينها عدم شعوره بالمسؤولية و التراخي في أداء الواجبات و إهمال العمل و الإرتجال بالوظيفة و الإنتهازية و تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة و الإنحراف بالسلطة و إستخداها في غير مجالاتها .

-المواريث الإجتماعية : و مايرتبط بها من عادات و تقاليد و التركيب الطبقة و تفاوث المستويات الإقتصادية و تأثير ذلك على نظم التعيين و الترقية و الوساطات و أشكال المحاباة التى تتم بدوافع حزبية أو طائفية و إنفراد المسؤول بصنع القرار و إتخاده .

المحور الثالث: تفسير إخفاق نقل النماذج الإدارية الغربية إلى الدول النامية

يعود إخفاق نقل النماذج الإدارية الغربية إلى لدول النامية بشكل أساسي إلى غياب ملاءمة هذه النماذج للسياقات الثقافية ، الإجتماعية ،و الإقتصادية ، ينتج الفشل إلى إستنساخ الحرفي دون تكييف هذه النماذج ،مما يؤدي إلى عدم الفعالية ،إنتشار البيروقراطية الجامدة و إستغلال السلطة لمصالح شخصية و عدم إمتلاك المقومات التكنولوجية و نقص الكوادر المؤهلة في تعميق هذا الإخفاق .

أسباب إخفاق نقل النماذج الإدارية الغربية

الإختلاف الثقافي و الإجتماعي ، نقص الكوادر المؤهلة ، الفسادو البيروقراطية ، مخلفات االإستعمار ، التخلف ، الأمية ، الفوارق الإقتصادية .....إلخ